

مجلس الأمن

مؤقت

السنة الثالثة والسبعون

الجلسة ٨٣٤٢

الخميس، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، الساعة ٩/٤٥

نيويورك

الرئيس	السيد كوهين	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	إثيوبيا	السيدة غوادي
	بولندا	السيدة فرونيتسكا
	بوليفيا (دولة – متعددة القوميات)	السيدة كوردوبا سوريا
	بيرو	السيد ميثا–كوادرا
	السويد	السيد أورينيوس سكاو
	الصين	السيد زانغ ديانبن
	غينيا الاستوائية	السيد ندونغ مبا
	فرنسا	السيدة غيغين
	كازاخستان	السيد توميش
	كوت ديفوار	السيد إيبو
	الكويت	السيد العتيبي
	هولندا	السيدة مارلين–روميو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد هيكي

جدول الأعمال

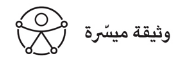
المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/795)

1827715 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ٩/٥٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهايتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي (S/2018/795).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل هايتي إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء مجلس إلى الوثيقة S/2018/795، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي.

أعطي الكلمة الآن للسيدة كيتا.

السيدة كيتا (*تكلمت بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للولايات المتحدة بصفتها رئيسة مجلس الأمن على تنظيم جلسة اليوم بشأن هايتي. أود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأرحب بحضور الممثل الدائم لجمهورية هايتي.

يسعدني أن أعرض على مجلس الأمن التقرير الثاني (S/2018/795) من بين أربع تقارير طلبها مجلس الأمن خلال الولاية الحالية لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، التي تنتهي في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وفقا للقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). كما سأقدم معلومات مستكملة عن التطورات في هايتي منذ نشر التقرير في ٣٠ آب/أغسطس.

(*تكلمت بالإنكليزية*)

يستعرض التقرير عمل البعثة مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الخارجيين، من أجل التحضير للانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي خارج إطار حفظ السلام في البلد، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٤١٠ (٢٠٢٨)، ابتداءً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ أو موعد لاحق. ولا يزال تركيز البعثة منصباً على تنفيذ الولاية، ولا سيما في المجالات ذات الأولوية التي حددتها استراتيجية الخروج التي ترسم ملامح إطار لتطور الظروف التي يمكن في ظلها للتشكيلة الحالية للأمم المتحدة أن تتحول إلى وجود خارج إطار حفظ السلام في البلد، ابتداءً من ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ أو تاريخ لاحق. وعقب تقرير الأمين العام الصادر في حزيران/يونيه ٢٠١٨ (S/2018/527)، الذي عرض على المجلس، المعايير الـ١١، يوفر هذا التقرير تدبيرا لتنفيذها من خلال تقييم لـ ٤٦ مؤشرا متميزا. وتحقيقا لهذه الغاية، اضطلعت إدارة عمليات حفظ السلام، بالاشتراك مع البعثة في عملية إنشاء آلية أمثر شمولا لجمع البيانات، وتتبع التقدم المحرز في كل مؤشر منذ أن أحاط المجلس علما بالنقاط المرجعية قبل ثلاثة أشهر.

إن الرسوم المعلوماتية المرئية التي يجري توزيعها على أعضاء المجلس هي نتاج تلك العملية. ولا يقصد من لوحة المتابعة التي تبيّن عينة تمثيلية ومتنوعة من المجالات الرئيسية المشمولة بالمعايير، أن تحل محل الاستعراض الشامل الذي تجسده النقاط المرجعية بأكملها، بل تعطي لمحة عامة وسريعة عن التقدم المحرز حتى الآن. قدمت مصفوفة إشارات التقدم ذات الألوان الثلاث، الواردة في المرفق الأول للتقرير، صورة أكثر شمولاً توضح اتجاه تحقيق كل مؤشر من المؤشرات الستة والأربعين. ويشير كل من المعينين البصريين إلى الأمر نفسه – لقد تم تحقيق قدر من التقدم، وإن

كان غير متساو في معظم المجالات. ومع ذلك، لا يزال هناك العديد من التحديات، ويلزم تدخل مخصص لتحفيز التقدم من أجل بلوغ جميع الأهداف بحلول شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويجب الاستمرار في بذل الجهود، على سبيل المثال، لضمان تنفيذ خطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية تنفيذاً كاملاً، بحيث تزداد وتتحسن حرفية وعدد أفراد الشرطة. وكما تظهر لوحة العرض، انخفض معدل أفراد الشرطة لكل ١٠٠٠ مواطن بشكل طفيف، إلى مستوى ١,٣٢، لأسباب عدة، بما في ذلك الاستقالات. ويمكن للأعضاء رؤية العناصر الثلاثة موضحة في إحدى المعينين البصريين، فيما يتعلق بالشرطة. ذكرت العنصر الأول كمثال.

كما تعد المؤشرات أداة مفيدة للبعثة وتسلط الضوء على المجالات التي تلزم فيها استراتيجيات أكثر تركيزا وجهود متجددة لمعالجة القضايا الأصعب. وسيتطلب الكثير منها عملا سياسيا، وليس تقنيا، لإحداث فرق. وفي هذا الصدد، من المهم الإشارة إلى أن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، قد وضعت بالتشاور مع السلطات الهايتية، استراتيجية سياسية تسعى إلى المساعدة على بناء الزخم وتعزيز المشاركة السياسية من جانب أصحاب المصلحة الهايتيين، من خلال مسار عمل محدد ضمن إطار زمني واضح، دعما للجهود التي تبذلها السلطات الهايتية لتحقيق الأهداف الرئيسية في إطار المعايير المرجعية وبالتعاون الوثيق مع الشركاء الدوليين الآخرين.

ومن بين هذه المجالات المهمة التي يتوقف عليها تحقيق تقدم فيما يخص عدة معايير، اعتماد التشريعات الرئيسية لسيادة القانون وإصدارها. وبينما تعمل البعثة على تقديم الدعم للبرلمان لتنفيذ خريطة طريق نحو اعتماد مشروع القانون الجنائي ومشروع قانون الإجراءات الجنائية، وتشجع المشرعين على وضع الصيغة النهائية لمشروع قانون بشأن المساعدة القانونية واعتماده، فإن صياغة التشريعات لتعزيز عمل الشرطة وتحسين أداء إدارة السجون لم يبدأ بعد. إنني أشير إلى المعين البصري الأول المتعلق بالتشريعات، الذي يغطيه المعيار المرجعي ١ والمؤشر ١.

وبالمثل، فإن المؤشرات، مثل توافر خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان والالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان، كما هو موضح في الشريحة السابقة، يتم تناولها في المعيار ٩ والمؤشر ١. أما ترشيح الأعضاء التسعة في مجلس انتخابي دائم، وهو آخر معين بصري على لوحة العرض، فيغطيه المعيار المرجعي ١١ والمؤشر ١. ولم يتحقق تمثيل المرأة في مؤسسات الدولة الرئيسية، مثل محكمة النقض والمجلس الأعلى للقضاء. وتشير هذه الشريحة إلى التعيينات القضائية، مع ثلاث طرق لرصد الحالة الجنسانية، التي تغطيها المعايير ٢ (أ) و ٢ (ب) و ٢ (ج). كما أن الأهداف المتعلقة بهيئات الرقابة والمساءلة متخلفة، لا سيما تلك المتعلقة بالتفتيش القضائي، وهي مشمولة في المعيار المرجعي ٥ والمؤشر ١، متأخرة أيضا. إنها مهمة لتعزيز النظام القضائي، وبمجرد تحقيقها، فإنها ستكفل خفضاً أسرع في طول فترة الاحتجاز الطويلة قبل المحاكمة، حيث هناك حاجة ماسة إلى تحقيق تقدم. ويغطيها المعيار المرجعي ١ والمؤشر ٨.

(تكلمت بالفرنسية)

أما فيما يتعلق بالأمن، فبينما انخفض عدد جرائم القتل خلال الفترة قيد الاستعراض، ويغطيها المعيار ٦ والمؤشر ٣، لا تزال هناك تهديدات كبيرة، بما في ذلك زيادة الجرائم ذات الصلة بالعصابات. إن العصابات المسلحة في مارتيسان ومناطق أخرى جنوب بور أو برنس، المغطاة بالمعيار ٦ والمؤشر ٥، والتي تسعى إلى توسيع عملياتها غير القانونية ومناطق نفوذها من أجل توليد موارد أكبر ووضع نفسها في موقف أفضل قبل الانتخابات التشريعية المقبلة المقرر عقدها في عام ٢٠١٩، تظل تشكل تحديا بالنسبة للشرطة الوطنية الهايتية. وللأسف، لا يزال معروفا جيدا عن العصابات المسلحة، أنها تمارس الضغوط على السياسيين للتفاوض بشأن الوصول إلى المناطق الخاضعة لسيطرتها خلال

فترة الحملة الانتخابية، وفي كثير من الحالات، حتى محاولاتها التأثير على الانتخابات لصالحهم.

وسيمكّن التنفيذ الناجح لخطة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية للفترة ٢٠١٧-٢٠٢١، بدعم من البعثة، الحكومة الهايتية من الاستمرار تدريجيا في الاضطلاع بمسؤولياتها الأمنية. ورغم أن تقييم السنة الأولى لتنفيذ الخطة، الذي سيقدم إلى الجهات المانحة في ١٠ أيلول/سبتمبر، يبين علامات مشجعة على إحراز تقدم، فإنه يكشف أيضا عن ثغرات ينبغي معالجتها بسرعة لضمان استمرار تحقيق التقدم. وهي تشمل عدم استدامة الجهود من جانب السلطات الوطنية والشركاء الدوليين لتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم التنفيذ الكامل للخطة. وفي هذا الصدد، سيكون الالتزام المستمر لقادة البلد والمجتمع الدولي أمرا أساسيا مع مضي عملية الانتقال قدما.

وبالتشاور الوثيق مع نظيراتها الوطنية، وضعت البعثة خطة انتقالية متكاملة في المجال الأمني ، بناء على طلب المجلس. وستوجه الخطة المرحلة الأولى من الانسحاب المسؤول والفعال لوجود شرطة الأمم المتحدة في هايتي، وفقا للقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨) - من سبع إلى خمس وحدات للشرطة المشكلة، خلال الفترة بين ١٥ تشرين الأول/أكتوبر و ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩. وسيتم نقل وحدة واحدة، لديها قدرة في مجال الأسلحة والتكتيكات الخاصة، إلى بور أو برنس، في حين ستوقف وحدتا شرطة مشكلتين عملياتهما بحلول أوائل شهر آذار/مارس ٢٠١٩ تحسبًا لإعادة أفرادهما ومعداتهما إلى الوطن بحلول نهاية نفس الشهر. وتم اختيار المنطقتين التي سيتم سحب وحدتا الشرطة المشكلة منهما، على أساس مستويات الاستقرار السائدة فيهما، ومدى تحسن الوضع الأمني، والتقدم المحرز في تحقيق مؤشرات الأهداف والحاجة إلى ضمان التشغيل السلس لعمليات البعثة، حتى تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. ويجري نشر تدابير التخفيف لكي يتم بالاقتران مع الانسحاب، بالتشاور مع السلطات الهايتية.

علاوة على الخطط الواضحة والمخططة بشكل جيد، يجب مراقبة الحالة الميدانية عن كثب. ويصادف اليوم مرور شهرين بالضبط على بدء أعمال العنف التي اندلعت في شوارع هايتي وسط احتجاجات ضد إلغاء الدعم القائم منذ أجل بعيد للمنتجات النفطية، مما أدى إلى زيادة قدرها ٣٨ في المائة في أسعار البنزين والديزل، و ٥١ في المائة في سعر الكيروسين. ويسلط هذا التصعيد في أعمال العنف، الذي لم تشهده هايتي منذ عدة سنوات، الضوء على مدى تقلب الحالة الأمنية الراهنة. ومنذ الاضطرابات التي وقعت في تموز/يوليه، لم تحاول السلطات معالجة الأسباب الجذرية للظروف الاجتماعية غير المستقرة، بينما لم يبت البرلمان بعد في عملية التصديق على بيان السياسات لرئيس الوزراء المعين وتولي الحكومة الجديدة مهامها. ويغذي استياء الشعب الكشف بانتظام عن المزايا التي يحصل عليها موظفو الدولة، والنقاش الدائر حول الاستخدام المريب لأموال شركة بتروكاريبي خلال الأعوام العشرة الماضية. ويظل خطر حدوث اضطرابات كبرى عند مستوى مرتفع بالنظر إلى مجموعة متضافرة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية مع عدم إغفال احتمال حدوث كوارث طبيعية خلال موسم الأعاصير الحالي.

(تكلمت بالإنكليزية)

إن عامل الوقت أساسي لإحراز تقدم ملموس بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي من خلال النقاط المرجعية الـ ١١ التي أقرها المجلس. ويتعين على بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والفريق القطري وحكومة هايتي والشركاء الآخرين أن يضاعفوا جهودهم لتعويض الوقت الضائع بسبب التحديات الناجمة عن الأحداث التي

وقعت في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه، بالنظر إلى طابع الولاية والعملية الانتقالية المقيد زمنيا. كل هذه تحديات يجب التصدي لها من قبل حكومة تعمل بصورة كاملة، يمثل تشكيلها الوشيك فرصة قيمة لإعادة ترتيب الديناميات فيما بين الجهات الفاعلة الوطنية، وتنشيط الحوار الوطني المبني على القطاعات وحفز إعداد واعتماد ميثاق جديد للحوكمة والاستقرار. وفي ذلك الصدد، نرحب بإعلان رئيس الوزراء المعين جان هنري سيانت عن الأعضاء المقترحين لشغل الحقائب الوزارية في حكومته. ويجب أن يؤدي تشكيل حكومة جديدة وقيادة الرئيسة المعينة حديثا للبعثة والممثلة الخاصة للأمين العام في هايتي، السيدة هيلين لا ليم، الموجودة معنا اليوم، إلى تجديد الزخم في شراكتنا مع هايتي، التي تمثل قوتها أمرا أساسيا لتحقيق أهدافنا فيما يتعلق بالانتقال. وستصل السيدة لا ليم، التي تولت مهامها وبدأت إحاطاتها وتوجيهاتها الداخلية في نيويورك هذا الأسبوع، إلى مقر عملها في بور – أو – برانس الأسبوع المقبل. ونأمل أن يواصل مجلس الأمن ومجموعة أصدقاء هايتي تقديم الدعم القوي لجهودهم.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر السيدة كيتا على إحاطتها الإعلامية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

أرحب بدولة السيدة ليونا مارلن – روميو، رئيسة وزراء سانت مارتن.

السيدة مارلن – روميو (هولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تعرب مملكة هولندا عن خالص شكرها للأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، بينتو كيتا، على إحاطتها الإعلامية الممتازة بشأن الحالة في هايتي. وقد سرنا حضور الممثلة الخاصة هيلين لا ليم. نحن نرحب ترحيبا حارا بتعيينها، ونرجو لها التوفيق في أداء مهامها.

يسرني بصفة خاصة أن أكون هنا اليوم. تعتز سانت مارتن، الدولة الجزرية الصغيرة النامية والدولة المتمتعة بالحكم الذاتي في مملكة هولندا بأن تمثل وطنا لأكثر من ١١٨ قومية مختلفة. ومن أكبر هذه القوميات الهايتيين في الشتات، الذين يبلغ تعدادهم أكثر من ١ ٠٠٠ نسمة. وبهذه الروابط الاجتماعية القوية، فإن أحداث هايتي لها وقعها في ديارنا. وبوصفنا جزءا من منطقة البحر الكاريبي، فإننا كذلك عرضة كهايتي للكوارث الطبيعية وتغير المناخ. يصادف اليوم الذكرى السنوية الأولى للإعصار إيرما، أقوى الأعاصير المسجلة في المحيط الأطلسي. وأود هنا إحياء ذكرى الأشخاص الذين توفوا أو أصيبوا أو فقدوا منازلهم وسبل عيشهم والذين لا يزالون اليوم يعيدون بناء حياتهم – لا في سانت مارتن فحسب، بل كذلك في البلدان المجاورة في منطقة البحر الكاريبي. لا يزال العمل جاريا، في جميع أنحاء المنطقة، لتحسين القدرة على الصمود ولضمان التعافي التام من أثره المدمر. وستشمل خطتنا الوطنية للتعافي والقدرة على الصمود الإصلاح المؤسسي وبناء القدرات.

إننا نناقش الحالة في هايتي اليوم في ظل استراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية المحددة مدتها بسنتين ليتحول وجود الأمم المتحدة إلى وجود غير متصل بحفظ السلام. ولكي يحدث هذا الانتقال فإن مواصلة تعزيز سيادة القانون أمر بالغ الأهمية. فسيادة القانون هي أساس أي مجتمع عادل ومزدهر وسلمي. فهو يمثل عنصر ثقة للسكان والمستثمرين على السواء، كما أنه يساعد على التخفيف من الصدمات الخارجية والداخلية، التي يتكرر تعرض هايتي لها. وتدرك سانت مارتن، بوصفها أحد بلدان منطقة البحر الكاريبي ضمن مملكة هولندا، هذا التحدي. لقد أحرزت هايتي، خلال السنوات القليلة الماضية، تقدما كبيرا في ظروف صعبة، لكن، وكما يشير التقرير الأخير للأمين العام (S/2018/795)، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به.

لذلك، فإن مملكة هولندا تشجع حكومة هايتي على مواصلة الإصلاحات المؤسسية وتعزيز مؤسسات سيادة القانون وتحسين احترام حقوق الإنسان. وذلك يعني زيادة انخراط الحكومة مع البعثة في جميع تلك المجالات، غير أنه كذلك يعني توفير الدعم اللازم سياسيا وتشريعيا وللميزانية. وأحد الأبعاد الهامة في ذلك الصدد هو الإصلاح القضائي. وتحقيقا لتلك الغاية، يحتاج البرلمان إلى الإسراع باعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية.

كما أن سيادة القانون تتطلب مؤسسات أمنية فعالة وخاضعة للمساءلة، ولا سيما أفراد الشرطة ومرافق السجون. إن اندلاع العنف في تموز/يوليه تذكير لنا بأن الحالة الأمنية في هايتي لا تزال هشة، وقد تواجه تحديات مرة أخرى في الأشهر المقبلة. ومن الأهمية بمكان أن تحسن الشرطة الوطنية الهايتية قدرتها على التعامل مع هذه التهديدات وتعزيز ثقة الشعب الهايتي في أدائها. وينبغي إيلاء اهتمام خاص بالزيادة التي أفاد بها التقرير في أنشطة العصابات وأي نقاط ضعف متصورة عقب سحب وحدات الشرطة المشكلة من منطقتين. ونشيد بهايتي على آخر الخطوات التي اتخذتها بالتعاون مع بعثة دعم نظام العدالة لزيادة قدرات الشرطة الوطنية. وأود كذلك أن أسلط الضوء، في ذلك الصدد، على تطورين إيجابيين جدا، هما تزايد عدد النساء المجندات وإنشاء المكتب المتخصص المعني بجرائم العنف الجنسي ضمن مديرية الشرطة القضائية. وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، نرحب بالمبادرات المتخذة لزيادة الوعي، على الرغم من أن النقص الملحوظ في الإبلاغ لا يزال يثير القلق. من الضروري أن يقدم مرتكبو هذه الجرائم الخطيرة إلى المحاكمة.

وترحب مملكة هولندا بالتقرير الشامل للأمين العام، الذي يقيس بشفافية مستوى التقدم المحرز فيما يتعلق بولاية البعثة في مقابل النقاط المرجعية التي سبق وضعها. وكذلك نقدر تقييم القدرات وخطة نقل المسؤوليات الأمنية وتدابير التخفيف التي وضعتها البعثة وحددتها. فكل ذلك ينبغي أن يكفل إطارا متينا للانتقال إلى وجود للأمم المتحدة غير متعلق بحفظ السلام، وبالتالي يؤدي إلى سحب مسؤول استنادا إلى الحالة على الأرض. ينبغي لحكومة هايتي والبعثة والفريق القطري للأمم المتحدة أن يواصلوا العمل معا بشكل وثيق من أجل تحقيق ذلك. وستكون الفترة المقبلة حاسمة في ذلك الصدد. إننا نؤيد بصدق دعوة الأمين العام الملحة إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى كفالة تحقيق النقاط المرجعية.

وبوصفها جارة قريبة من هايتي، تدعم سانت مارتن ومملكة هولندا بقوة تطلعات الهايتيين لتحقيق السلام والعدالة والتنمية. والأسس الضرورية لذلك واضحة – تعزيز سيادة القانون، بما في ذلك عن طريق زيادة قدرة الشرطة والعدالة والسجون، والإسراع بتنفيذ الإجراءات ذات الأولوية، وزيادة احترام حقوق الإنسان. وتحقيقا لتلك الغاية، يتعين على حكومة هايتي أن تستفيد استفادة كاملة من وجود البعثة إلى أن يحين موعد خروجها، ومن وجود الفريق القطري للأمم المتحدة بعد ذلك. وستستمر مملكة هولندا في دعم عمل الأمم المتحدة الملتزم به في هايتي.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أولا، أشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، على إحاطتها الإعلامية النيرة. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي بعمل ممتاز من خلال تقديم الدعم إلى السلطات الهايتية في بلد ما زالت فيه السياقات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية هشة. وقد الاحتجاجات التي وقعت في تموز/يوليه، ودفعت بمجلس الأمن إلى مناشدة الأطراف استعادة الهدوء، اختبارا مريرا للشرطة الوطنية الهايتية وأثبتت أهمية مواصلة تكثيف الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار الدائم في هايتي، لا سيما عن طريق بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، بالتعاون مع البعثة. إن هذا الوعي، وعلى وجه الخصوص، ترجمته إلى إجراءات يكتسيان أهمية أكبر فيما نمضي

نحو المرحلة الانتقالية من خلال استراتيجية الخروج التي ستبدأ في الميدان بسحب وحدتين من وحدات الشرطة قبل ١٥ نيسان/أبريل من العام المقبل.

وفي ذلك السياق، أود أن أشدد على ثلاث نقاط حاسمة لتوطيد سيادة القانون، التي لن يتحقق بدونها أي استقرار دائم.

أولا، فيما يتعلق بالشرطة الوطنية الهايتية - إحدى ركائز الاستقرار - نرحب بتعزيز قوة الشرطة الوطنية، التي تضم الآن أكثر من ٠٠٠ ١٥ ضابط. ففي سياق أمني غير مستقر، يتسم بوجود العصابات الإجرامية في عدة مناطق من البلد، فإن هؤلاء الضباط هم الذين يساعدون في بناء سيادة القانون في الميدان. وترحب فرنسا بالدعم الذي تقدمه البعثة في هذا المجال، في حالات خطيرة في بعض الأحيان، وتدعو السلطات الهايتية إلى تولي المسؤولية الكاملة عن إدارة الاضطرابات العامة قبل مغادرة البعثة. ولكفالة فعالية أجهزة إنفاذ القانون وقدرتها على الصمود في الأجل الطويل، فإن فرنسا تحث السلطات الهايتية على تجنب تسييس الشرطة الوطنية. وكما رأينا في الماضي، فإن التسييس يتنافى مع الاستقرار الدائم الذي نسعى إليه مع أبناء هايتي. ومن الضروري وضع إجراءات التعيين على أساس الجدارة المهنية والحياد والنزاهة التي تستوفي معايير سيادة القانون.

ثانيا، فيما يتعلق بالعدالة، التي بدونها لا يمكن أن تكون هناك أي شرعية سياسية، فمن مسؤولية هايتي الآن أن تستكشف، تمشيا مع خطتها الوطنية، جميع السبل لتحسين النظام القضائي الذي أنشأته البعثة، بما في ذلك المسائل المتعلقة بكفاءة نظام العدالة الجنائية والظروف الاحتجاز في السجون. ولذلك، فمن الأهمية بمكان بناء ثقة الهايتيين في القدرة النظام القضائي على مكافحة الجريمة ورغبته في ذلك. في بعض الأحيان، يقال إن هذا الهدف يمكن أن ينتظر، على أساس أنه ينبغي إيلاء الأولوية للتنمية الاقتصادية. وهذا أبعد ما يكون عن الحقيقة. فالتنمية المنصفة والمستدامة تعتمد أساسا على بناء سيادة القانون التي يمكن في إطارها لجميع الجهات الفاعلة الاقتصادية أن تتمتع باليقين القانوني الذي يشجعها على الاستثمار - أي على بناء مستقبل أمتها. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن تكون هناك أي تنمية اقتصادية بدون اتخاذ إجراءات حازمة لمكافحة الفساد. وبالتالي، فإن فرنسا تشجع السلطات الهايتية على مواصلة بذل جهودها في هذا الاتجاه وعلى بذل قصارى جهدها من أجل تقديم المسؤولين إلى العدالة والقضاء على هذه المشكلة.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة العدالة التي تناولتها للتو، من الضروري مواصلة الجهود المبذولة في مجال احترام حقوق الإنسان من أجل أن نضمن لأبناء هايتي احترام حقوقهم الأساسية. وهذا شرط أساسي لتحقيق الاستقرار في هايتي ورفاه الشعب الهايتي. وتدعو فرنسا إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تعزيز مكتب أمين المظالم لحقوق الإنسان وتوطيد تنفيذ الخطة الاستراتيجية لعام ٢٠١٤، لا سيما من خلال تعيين جهة تنسيق رفيعة المستوى في الحكومة. كما تدعو فرنسا هايتي إلى خفض عدد المحتجزين رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة لأكثر من عامين، وتحسين ظروف الاحتجاز وبدء تحقيقات مستقلة في انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها موظفو إنفاذ القانون. ومن الضروري أيضا وضع آليات العدالة الانتقالية بغية تسليط الضوء على انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت على نطاق واسع في الماضي. وفيما يتعلق بتلك المسألة وغيرها، تتوقع فرنسا أن تضاعف سلطات هايتي جهودها قبل الفترة الانتقالية والخفض التدريجي للبعثة.

وقد اتخذت الأمم المتحدة إجراء، على النحو المتوقع من جانب المجتمع الدولي، لا سيما بعد الزلزال المأساوي الذي وقع في عام ٢٠١٠. وبينما نقترب من مرحلة جديدة في العلاقة بين هايتي والأمم المتحدة، فإن فرنسا تشجع بقوة السلطات الهايتية على الاستفادة القصوى من البعثة - التي تترأسها الآن السيدة لا ليم، التي أتمنى لها كل النجاح في عملها - بغية إرساء الأساس لنجاح المرحلة الانتقالية.

السيد ندونغ مبا (غينيا الاستوائية) (*تكلم بالإسبانية*): أولا وقبل كل شيء، أود أن أرحب بدولة السيدة ليونا مارلين – روميو، رئيسة وزراء سانت مارتن. وأتمنى لها مقاما ممتعا في نيويورك.

ومن خلالكم، سيدي الرئيس، أود أن أتقدم بخالص شكرنا إلى وفد الولايات المتحدة على إدراج هذا البند في جدول الأعمال لشهر أيلول/سبتمبر. ونشكر السيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، على إحاطتها الإعلامية المفصلة والزاخرة بالمعلومات، وكذلك على ما قامت به من دور هام وما حققته من إنجازات كبيرة في هايتي. ويرحب وفد بلدي بتعيين السيدة هيلين ميغر لا ليم، في ١ آب/أغسطس، بصفتها الممثلة الخاصة الجديدة في هايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونحن على ثقة من أن مؤهلاتها الأكاديمية وخبرتها تساعدها مساعدة كبيرة في أداء واجباتها.

وتتابع جمهورية غينيا الاستوائية عن كثب التطورات في هايتي وتحيط علما بالجهود المتواصلة التي تبذلها حكومتها والأمم المتحدة والشركاء للتصدي للتحديات التي يواجهها البلد وتعزيز التنمية المستدامة على وجه أفضل للمجتمع الهايتي بأكمله. إننا نشعر بقلق عميق إزاء الأحداث التي وقعت في مطلع تموز/يوليه – الاحتجاجات في شوارع بور – أو – برانس وفي مناطق أخرى من البلد نتيجة للزيادة في أسعار الوقود. ونحن نأسف لأن تلك الاحتجاجات أدت إلى خسائر في الأرواح وتسببت في قدر كبير من الأضرار التبعية. فتعبير المواطنين عن الخلاف في الرأي بصورة سلمية يجب أن يحترم قوانين البلد حتى لا يتسبب المشاركون في الاحتجاجات بالأذى لمن لا يؤيدونهم. وفي هذا الصدد، نرحب بالموقف الرئيس جوفينيل موييز الجدير بالثناء وبمبادرته إلغاء الإعانات للمنتجات النفطية، فضلا عن الدعوة التي وجهها لاحقا إلى المواطنين لالتزام الهدوء والعودة إلى ديارهم.

ويشيد وفد غينيا الاستوائية بالزيارة التي قام بها في أيار/مايو أعضاء الفريق الاستشاري المخصص لهايتي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذين أتيحت لهم الفرصة للاجتماع مع الرئيس موييز، وأطراف سياسية أخرى وممثلي المجتمع المدني والوكالات الإنمائية العاملة في البلد. وقد ناقشوا المسائل الاجتماعية والاقتصادية، والأولويات الإنمائية، وسيادة القانون، في جملة أمور. ونحن على ثقة من أن هذه الاجتماعات ستساعد في تحقيق التنمية المستدامة التي يحتاج إليها الشعب الهايتي.

ونحيط علما بالعمل القيم الذي تقوم به السلطة التشريعية، كما يتجلى ذلك في اعتماد مشاريع قوانين رئيسية، مثل مشروع القانون المتعلق بتيسير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المباني والمرافق؛ ومشروع قانون لإنشاء صندوق للأشخاص ذوي الإعاقة؛ فضلا عن مشروع قانون يتعلّق بإنشاء وتنظيم سير عمل المجلس الوطني للمعونة القانونية، من بين أمور أخرى. ونحن نعتقد أن رؤية تحسين إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة تدل على وجود الإرادة السياسية لتوسيع نطاق التنمية في هايتي إلى جميع الطبقات الاجتماعية. وبالمثل، فإننا نرحب بالدعم المقدم من اليونيسيف لإنشاء محكمة للأحداث، ستفتح أبوابها قبل نهاية العام. ونعتقد أن هذه مبادرة جيدة في مجال العدالة من شأنها أن تعزز سيادة القانون.

وشيد بالأمم المتحدة على تعزيز جهودها للقضاء على الكوليرا في هايتي. فقد حدث انخفاض مطرد في عدد حالات الإصابة بالكوليرا منذ نهاية عام ٢٠١٦، وهذا الاتجاه ينبغي أن يستمر طيلة الفترة المتبقية من العام.

وأود أن أختتم بياني بالإعراب عن دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وتوجيه الشكر لها على ما تبذله من جهود. وأدعو جميع مؤسسات الدولة في هايتي – الحكومة والبرلمان والمحاكم والشرطة الوطنية والمجتمع المدني – إلى التعاون بشكل وثيق مع الرئيس جوفينيل موييز، ودعمه في

خطة الإصلاح لديه بغية تعزيز التنمية المستدامة في هايتي، وهو ما يتطلب التمسك بالقانون واحترام حقوق الإنسان والحكم الرشيد واحترام سلطة الدولة وتعزيز المؤسسات القانونية في هايتي.

السيد توميش (كازاخستان) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية الشاملة والموضوعية وما قدمته من إسهام قيم في مداولات اليوم. كما نثني على فريقها القدير لما قام به من عمل فعال. ونرحب برئيس وزراء سانت مارتن، والممثل الدائم لهايتي في هذه القاعة.

لقد صوت مجلس الأمن في نيسان/أبريل على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لمدة سنة واحدة (انظر S/PV.8226). ونود أن نغتنم هذه الفرصة للإشادة بعمل البعثة في إطلاق عدد من المشاريع والمبادرات الهامة التي تدعم، في جملة أمور، سيادة القانون، وتسهم في مواصلة تطوير قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، وتحمي حقوق الإنسان.

وتشيد كازاخستان بالجهود التي بذلها الرئيس موييز وحكومته لتعزيز الاستقرار والأمن وتحقيق التنمية الاقتصادية والتغيير الاجتماعي في البلد. وجدير بالثناء دعوة الحكومة الهايتية التي أعيد تأكيدها إلى ضرورة زيادة مواءمة المساعدة الإنمائية الدولية مع هذه الأولويات الوطنية.

وفي الوقت نفسه، على الرغم من الإقرار بالتقدم الكبير المحرز في تحسين البيئة السياسية والأمنية، هناك بعض المسائل الرئيسية لم تعالج بعد في عدد من المجالات ذات الأولوية، مثل مكافحة الكوليرا، والاكتظاظ الشديد في السجون، وسن تدابير لمكافحة الفساد، وضمان الاستقرار المالي والاقتصادي، والأمن الغذائي، وتحقيق استقرار الحالة الإنسانية.

ونؤيد تماما ملاحظة الأمين العام الواردة في آخر تقرير له (S/2018/795) أن أحداث العنف التي وقعت في تموز/يوليه، التي شددت على أهمية بناء دعم سياسي واسع النطاق لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية، التي تمثل متطلبات أساسية لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل في هايتي.

وفي ظل هذه الخلفية، فإن الجهود المشتركة التي يبذلها المجتمع الدولي لإحراز تقدم ستكون ضرورية لتوطيد مكاسب الاستقرار ووضع أساس قوي لتحقيق الاستقرار السياسي والأمن والتنمية في الأجل الطويل. وتشجع كازاخستان الحكومة على زيادة تعزيز التعاون مع المنظمات الإقليمية، وخاصة الجماعة الكاريبية ومنظمة الدول الأمريكية، بهدف تحديد فرص جديدة للشراكة واغتنامها.

وبينما تستعد منظومة الأمم المتحدة لتحقيق انتقال سلس وفعال نحو التنمية المستدامة، فإننا ندعو أيضا مختلف كيانات الأمم المتحدة على أرض الواقع وفي المقر إلى مواصلة العمل في إطار ”مبادرة وحدة العمل في الأمم المتحدة“ من خلال نهج أكثر تكاملا واتساقا.

وختاما، فإننا نؤمن إيمانا قويا بأن الحكومة والبعثة وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الدوليين والإقليميين يجب أن يواصلوا العمل معا من أجل التخطيط للمرحلة الانتقالية وما بعدها. وسيكون من الضروري التنبؤ بجميع التحديات التي قد تنشأ من الانتقال إلى عدم وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام في هايتي ومعالجتها والتخفيف من حدتها.

السيد ميثا – كوادرا (بيرو) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نقدر عقد هذه الجلسة والإحاطة الإعلامية الشاملة والمستنيرة التي قدمتها السيدة بينتو كيتا. ونود أن نرحب بتعيين السيدة هيلين ميغر لا ليم بصفتها الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام في هايتي ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، وأتمنى لها كل النجاح. كما نرحب برئيس وزراء سانت مارتن.

قبل ثلاثة أشهر، اعتمدنا القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨)، الذي يمدد ولاية البعثة حتى نيسان/أبريل ٢٠١٩، ويرسي الأساس لضمان الانتقال إلى ما بعد وجود منظومة الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلد. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على أهمية الأهداف والمؤشرات الستة وأربعين المقترحة من الأمين العام لرصد التقدم المحرز وفعالية عملية الانتقال التي تروج لها البعثة وحكومة هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري.

ومع ذلك، نعتقد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لتحقيق انتقال فعال. إن المظاهرات العنيفة التي اندلعت في تموز/يوليه وعقب استقالة رئيس الوزراء لافونتان، كما أشارت السيدة كيتا، تبين هشاشة الحالة وعدم استقرار التوازن المطلوب لتحقيق التوطيد في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ونرحب بتعيين السيد جون أونري سيان بوصفه رئيس الوزراء الجديد. ونتطلع إلى التصديق العاجل على تعيينه من البرلمان وتشكيله لحكومة جديدة. كما نشدد على الحاجة إلى أن يعمل البرلمان على تسريع عملية اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، فضلا عن الحاجة الماسة إلى تشكيل المجلس الانتخابي الدائم.

وفي مجال الأمن، فإننا، من ناحية، نشعر بالقلق إزاء زيادة العنف المتصل بالعصابات والاحتجاجات العنيفة؛ ومن ناحية أخرى، نسلط الضوء على أهمية البرامج الرامية إلى الحد من العنف الطائفي، لا سيما عمل الأفرقة المتنقلة، وتنفيذ المشاريع السريعة الأثر.

كما نشدد على أهمية الدعم الذي تقدمه البعثة للشرطة الوطنية. بيد أننا نشعر بالقلق إزاء التقارير الواردة عن انتهاكات حقوق الإنسان من جانب وكالات إنفاذ القانون وعدم إجراء تحقيقات، الأمر الذي ينصف الإفلات من العقاب ويحد من إمكانية الوصول إلى العدالة. ونأمل أن يساعد الانتهاء من التقييم السنوي الأول للخطة الإنمائية الاستراتيجية للشرطة الوطنية، الذي أجري بمساعدة من البعثة، على تحسين القدرة على الدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها.

وفيما يتعلق بقطاع العدل، يساورنا القلق إزاء استمرار الاحتجاز المطول قبل المحاكمات واكتظاظ السجون. ولذلك، فإننا نقدر العدد المتزايد من القضايا القانونية والمساعدة التي تقدمها البعثة مع نظام السجون. كما نرحب بتنصيب وزارة العدل بوصفها جهة التنسيق الجديدة في مجال حقوق الإنسان، ونأمل أن يتم قريبا إضفاء الطابع الرسمي عليها. ونتطلع أيضا إلى التعجيل بالتصديق على اتفاقية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، التي ما برحت معلقة منذ التوقيع عليها عام ٢٠١٣.

ونرى أنه من الضروري معالجة مشاكل تداخل المهام مع وزارة العدل، والإسراع في تعيين قضاة لضمان كفاءة أداء نظام العدالة. ونعتقد أن مشروع الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء ينبغي أن يخدم تلك الأهداف.

وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نلقي الضوء على تجديد مقر وحدة مكافحة الجرائم الجنسية، وذلك بفضل تعاون النرويج، فضلا عن الزيادة في عدد التحقيقات. وتحقيقا لهذه الغاية، نشدد على أن إيلاء الاهتمام الواجب للضحايا والوصول إلى العدالة يتطلب تقديم المساعدة النفسية والطبية.

تلك هي بعض المجالات التي تحتاج حكومة هايتي إلى مضاعفة جهودها بشأنها من أجل تحقيق الأهداف المحددة في إطار استراتيجية خروج البعثة.

وأختتم بياني بالتأكيد مجددا على التزام بلدي ودعمه لما تبذله هايتي حكومة وشعبا من جهود لبناء السلام المستدام.

السيد إيبو (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يتوجه وفد بلدي بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2018/795)

بشأن تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، عملا بالتوصيات ذات الصلة الواردة في القرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). والشكر موصول للسيدة بينتو كيتا، الأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، على إحاطتها الإعلامية المفصلة بشأن التطورات الأخيرة في هايتي وأنشطة البعثة خلال الفترة قيد الاستعراض.

تشعر كوت ديفوار بقلق شديد إزاء التطورات في هايتي، التي اتسمت بالاحتجاجات الاجتماعية التي اندلعت مؤخرا وأسفرت عن خسائر في الأرواح وأضرار مادية كبيرة. ويدين بلدي تلك الأحداث المؤسفة، التي تقوض عملية إعادة البناء، وتعمل على تفاقم الظروف المعيشية للسكان في هايتي، الذين يطمحون إلى تحقيق السلام والاستقرار والتنمية. وفي ضوء تقرير الأمين العام، سيركز وفد بلدي على ثلاث مسائل، هي: الحالة الاجتماعية والسياسية، والحالة الاقتصادية، واستراتيجية الخروج.

وعلى الصعيد السياسي، لا تزال الحالة في هايتي مقلقة جراء استمرار التوترات الاجتماعية والسياسية. ولذلك، تدعو كوت ديفوار جميع أصحاب المصلحة إلى ضبط النفس واحترام سيادة القانون. كما تحثهم على الانخراط في حوار سياسي شامل من أجل التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه البلد. وفي هذا الصدد، ترحب بالمساعي الحميدة للممثل الخاص للأمين العام في تقديم استجابات توافقية للتحديات الاجتماعية التي يثيرها ارتفاع أسعار النفط.

كما يرحب وفدي بتعيين السيد جان هنري سيان رئيسا للوزراء في أوائل آب/أغسطس. وتتطلع إلى موافقة البرلمان على تعيينه، فضلا عن تشكيل حكومة تكون مهمتها قيادة هايتي نحو توطيد السلام والاستقرار.

ويعتقد وفدي أن تحقيق تلك الأهداف ينبغي أن يراعي الجوانب التالية: تعزيز التعاون بين السلطة التنفيذية والبرلمان؛ ومكافحة الفساد؛ وإصلاح النصوص التي تنظم نشاط الأحزاب السياسية؛ وضرورة قيام الحكومة ومختلف الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني بالتغلب على خلافاتهم السياسية؛ واعتماد ميثاق للحوكمة أو الاستقرار، على أن ينبثق من الحوار الوطني القائم على القطاعات وتشجيع جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية على دعم تنفيذ الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها.

كما يدعو بلدي المجتمع الدولي إلى دعم كل الجهود الرامية إلى تشجيع الحوار في هايتي من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات برلمانية ومحلية سلمية تتسم بالمصداقية والشفافية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩. وتحث كوت ديفوار السلطات الهايتية على الوفاء بالتزاماتها من أجل ضمان نجاح العملية الانتخابية.

وفيما يتعلق بالحالة الاقتصادية الصعبة في هايتي، يحث وفدي السلطات الهايتية على اتخاذ التدابير الملائمة لتهيئة مناخ من الثقة بين السكان والمؤسسات الوطنية، ولطمأنة المستثمرين من أجل تعبئة التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. ولهذه الغاية، ينبغي لحكومة هايتي أن تعتمد الإصلاحات التشريعية وتنفيذ برامج ومشاريع تعالج احتياجات السكان الفورية والطويلة الأجل.

أخيرا، وفي إطار استراتيجية ما بعد الأزمة، يرحب وفدي بالتزام بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري وجميع الشركاء الآخرين العاملين مع شعب وحكومة هايتي ببناء السلام والاستقرار والتنمية في هايتي. وفي هذا الصدد، يرحب وفدي بالإجراءات التي نفذتها حكومة هايتي بنجاح بدعم من البعثة، بما في ذلك تدابير التخفيف المتخذة لمواكبة انسحاب بعثة الأمم المتحدة، ومنع حدوث فراغ أمني وكفالة الانتقال السلس في الإدارات المعنية بتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، فضلا عن تكثيف برنامج الحد من العنف المجتمعي؛ ووضع الصيغة النهائية للخطة الانتقالية الأمنية تحسبا لانسحاب البعثة، مع مراعاة

المخاطر والقدرات الوطنية للاستجابة للاحتياجات الأمنية على نحو ملائم؛ ووضع استراتيجية مشتركة لتعبئة الموارد من أجل دعم تنفيذ الأولويات الاستراتيجية، مع مراعاة متطلبات التخطيط للمرحلة الانتقالية.

ويرحب وفدي أيضا بالنتائج التي تحققت فيما يتعلق باحترام سيادة القانون وتعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، بما في ذلك تحسين ظروف احتجاز نزلاء السجون.

إن نجاح استراتيجية خروج البعثة سينطوي بالضرورة على التعاون الوثيق ومواءمة الأولويات بين مختلف أصحاب المصلحة لبناء المؤسسات العامة في هايتي وتوطيدها. ولذلك، يدعو وفدي حكومة هايتي إلى التعاون الكامل مع الأمم المتحدة لضمان نجاح المهام ذات الأولوية التي سبق تحديدها بغية تحقيق انتقال سلس وفعال دون وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وفي هذا الصدد، تحث بلادي السلطات الهايتية على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمواجهة التحديات المستمرة، بما في ذلك بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية والسعي إلى الإصلاح في جميع قطاعات سيادة القانون، بما في ذلك حقوق الإنسان والعدالة الجنائية. كما تشجع السلطات الهايتية على اتخاذ خطوات لتنفيذ مبدأ المساءلة لمرتكبي الانتهاكات المثبتة لحقوق الإنسان.

وفي الختام، يتقدم وفدي بالتهنئة لجميع موظفي الأمم المتحدة الذين يعملون بلا كلل من أجل تعزيز السلام والتنمية في هايتي. ونتمنى للسيدة هيلين ميغر لا لايم، الممثل الخاص الجديد للأمين العام في هايتي ورئيس البعثة، كل التوفيق في مهامها الجديدة.

السيدة كوردوفا سوريا (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلمت بالإسبانية*): في البداية، نشكر الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، السيدة بنتو كيتا، على إحاطتها الإعلامية بشأن الأحداث الأخيرة في جمهورية هايتي وفيما يتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونرحب أيضا برئيس وزراء سانت مارتن.

إننا نأسف للأحداث التي وقعت خلال تموز/يوليه، التي تؤكد أهمية الصلة الواضحة القائمة بين التنمية الاقتصادية والاستقرار، وتبرز فشل وصفات التكيف الهيكلي التي لا تراعي الحقائق المحلية أو الأثر الذي يمكن أن تحدثه على السكان، لا سيما على أفقر القطاعات – وعوضا عن الاستفادة من تلك التدابير، فإنها تتجرد مما لديها – وتقوض الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلد.

وفي ضوء هذه الوقائع، نرى أنه من الأهمية بمكان أن تعمل هايتي سعيا إلى تحقيق توافق سياسي بغية تعزيز تنميتها الاقتصادية. ومن هذا المنطلق، نؤكد من جديد التزامنا تجاه هذا البلد الشقيق، وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة العمل من أجل مواجهة التحديات المتبقية، وخاصة فيما يتعلق بالقطاع الأمني وسيادة القانون. ويجب أن يقدم هذا الدعم بالتشاور والتنسيق الوثيق مع حكومة هايتي، مع الاحترام الصارم لسيادتها واستقلالها وسلامتها الإقليمية.

ونشيد أيضا بالتقدم الإيجابي المحرز في المجالات المذكورة آنفا، ونرحب بتعيين جان هنري سيانت رئيسا للوزراء في جمهورية هايتي. وننوه بالتزام الحكومة المتجدد بالتشاور مع جميع القطاعات من أجل تشكيل حكومة جديدة وشاملة للجميع، مع التركيز على مكافحة الفقر وتطوير الزراعة والطاقة والهياكل الأساسية. وتحقيقا لذلك، يجب أن يكون هناك مزيد من المواءمة للتعاون الخارجي مع أولويات الحكومة، مع مراعاة نطاق أهداف التنمية المستدامة وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وبالمثل، من المهم تعزيز قدرات الدولة على مواجهة الكوارث الطبيعية، ونثني في هذا الصدد على الجهات الفاعلة الإنسانية، مثل اليونيسيف ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وفريق الأمم

المتحدة لتقييم الكوارث والتنسيق، لمساعدتها المنسقة في هذا المجال. وندعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى تقديم الدعم المالي لتعزيز خطة الاستجابة الإنسانية.

ونحن نقدر التقدم المحرز في مكافحة الكوليرا من خلال النهج الجديد للأمين العام. وتتحمل الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها مسؤولية جماعية لضمان تنفيذه بالكامل. ومن هذا المنطلق، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل والوفاء بالتزاماته، والتعاون مع جمهورية هايتي في بناء نظم سليمة للصرف الصحي والرعاية الصحية. ولا تزال الكوليرا مشكلة خطيرة لا تؤثر على الصرف الصحي وإمكانية الوصول إلى المياه فحسب، بل تؤثر أيضا على جميع مجالات التنمية والاستقرار في هايتي التي ما زالت تمثل أولويات للهايتيين، كما تبين خلال زيارة مجلس الأمن في حزيران/يونيه ٢٠١٧.

وفيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق المعايير ونتائجها، نكرر أنه ينبغي العمل بها في امتثال صارم لولاية بعثة الأمم المتحدة في مجالي سيادة القانون والأمن، وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٣٥٠ (٢٠١٧).

ونثني على عمل البعثة المتعلق ببرنامج الحد من العنف المجتمعي، الذي يشمل النساء والشباب المعرضين للخطر في الأنشطة التي توفر لهم الأدوات والقدرات اللازمة لتوليد الدخل وتشجيع المجتمع المحلي على الانخراط في حوار. ونشجع البعثة على مواصلة هذا العمل، الذي ثبت أنه يفيد في الحد من الجريمة، ويكمل تدخلات الشرطة الوطنية الهايتية، ويعزز الحوار المجتمعي والثقة في عمل الشرطة الهايتية ومؤسسات سيادة القانون.

ونرحب بالدعم المقدم للمؤسسات الحكومية في مجالات العدالة وحقوق الإنسان والأمن، ونثني على عمل البعثة بشأن الاستغلال والانتهاك الجنسيين. ونشجعها على مواصلة هذه الجهود في إطار مبدأ عدم التسامح على الإطلاق مع المسؤولين عن هذه الجرائم، الذين ينبغي معاقبتهم وفقا لذلك، إذا ما ثبتت إدانتهم. ونؤكد مجددا قلقنا إزاء مسألة الأطفال مجهولي الآباء نتيجة للاعتداء الجنسي من جانب أفراد بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ونلاحظ أن البعثة قد اضطلعت بمشروع يهدف إلى تغطية الرسوم الدراسية والغذاء للأطفال ضحايا تلك الانتهاكات.

ونؤكد أنه لا يمكن أن تتحقق التنمية دون سلام، كما لا يمكن تحقيق السلام دون تنمية. وفي هذا الصدد، نعتقد أن على المجتمع الدولي أن يوحد جهوده، ويزيد التآزر مع الحكومة، عند الاقتضاء وفي إطار ولاية البعثة، بغية تحقيق الهدف الرئيسي، وهو صون السلام بشكل دائم، ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي الختام، نرحب بتعيين السيدة هيلين ميغير لا ليم ممثلة خاصة في هايتي ورئيسة لبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونتمنى لها النجاح في مهامها، ونحن على ثقة بأنها سوف تضطلع بها بطريقة نزيهة، في إطار ولايتها. ونكرر دعوتنا إلى الأمانة العامة بأن تأخذ التمثيل الجغرافي في الاعتبار لدى إجراء تعيينات الإدارة العليا للمنظمة.

السيد هيكي (المملكة المتحدة): أشكر مساعدة الأمين العام بينتو كيتا على كل من إحاطتها الإعلامية والنشرة المرجعية؛ فهذا أمر مفيد على وجه الخصوص. إننا نتكلم كثيرا عن المعايير في مجلس الأمن عندما يتعلق الأمر ببعثات حفظ السلام، ولكننا لا نقوم دائما بتحليل الأداء مقارنة بتلك المعايير بشكل واضح، كالذي قامت به هنا. ولذا، أشكرها كثيرا على ذلك.

وعلى غرار المتكلمين الآخرين اليوم، ما زلنا نقدر الدعم الذي توفره بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي لحكومة هايتي في جهودها الرامية إلى تعزيز سيادة القانون، ومواصلة تطوير الشرطة الوطنية الهايتية. ونرحب أيضا بالتقدم الذي أحرزته البعثة في سعيها لتنفيذ استراتيجية الخروج على مدى عامين، ونرحب خاصة بالتخطيط للمرحلة الانتقالية

بالاشتراك مع الحكومة وفريق الأمم المتحدة القطري والشركاء الخارجيين.

إنني أؤيد جميع النقاط التي طرحها اليوم بالفعل ممثلا فرنسا وهولندا عندما يتعلق الأمر بتعزيز الشرطة، وتحسين العدالة وزيادة احترام حقوق الإنسان. كما أود أن أكرر النقاط التي طرحها للتو ممثل بوليفيا عن أهمية التصدي للعنف الجنسي في هايتي، بما في ذلك الاستغلال والاعتداء الجنسيين. ولكن اسمحوا لي أن أطرح ثلاث نقاط إضافية.

أولا، من الواضح جدا أن الحالة السياسية والأمنية في هايتي لا تزال هشة للغاية، كما يتضح من الأحداث الأخيرة التي وقعت في تموز/يوليه، ويشير تقرير الأمين العام (S/2018/795) إلى تصاعد العنف المتصل بالعصابات، ويثير شواغل حقوق الإنسان المرتبطة بالشرطة. ولذلك نود أن نشجع الأمين العام وممثلته الخاصة والبعثة على القيام بالرصد الدقيق لهذه المخاطر على الأمن والاستقرار خلال الـ ١٢ شهرا القادمة، بالتعاون الوثيق مع حكومة هايتي، لتجنب الارتداد إلى الصراع. وفيما يتعلق بالحوكمة أو ميثاق تحقيق الاستقرار الذي يشير إليه التقرير، نشجع بقوة حكومة هايتي على تعزيز الحوار القطاعي الذي تناوله التقرير بغية دعم تحديد الخطوات ذات الأولوية للاتفاق على الميثاق باعتبار ذلك أولوية ملحة.

ثانيا، فيما يتعلق بالنقاط المرجعية والمرحلة الانتقالية للبعثة، نرحب كما قلت، بالتقييم المفصل للتقدم المحرز الوارد في التقرير، ولكننا نتشاطر الشواغل بأن التقدم المحرز مقارنة بالنقاط المرجعية كان متفاوتا. ولقد أدهشتني بوجه خاص تفاصيل النقطة المرجعية بشأن عدد ضباط الشرطة لكل ألف من المواطنين. فعندما قام مجلس الأمن بزيارة في حزيران/يونيه الماضي، أتذكر أنه كان هناك تركيز خاص على زيادة عدد أفراد الشرطة، وفي ذلك الوقت كان هناك بعض التفاؤل بأن يستمر العدد في الزيادة. وبالنظر إلى أهمية ذلك المؤشر، فمن المثير للقلق جدا، أنه بعد مرور أكثر من عام على الزيارة التي قام بها المجلس، فإن أداء ذلك المؤشر هو في الواقع أكثر سوءا. ولدينا الآن أكثر بقليل من ١٢ شهرا قبل توقع مغادرة البعثة لهايتي، مما يترك القليل من الوقت للتأكد من نجاح العملية الانتقالية. وكما قلنا من قبل، تعد ملكية هايتي وانجاز تلك الإصلاحات الحيوية أمرا ضروريا إذا أريد لعملية الانتقال أن تُكلل بالنجاح. ولذلك، نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تقوم جميع الأطراف، وخاصة السلطات الهايتية، بتكثيف الجهود لضمان تلبية تلك المعايير.

ثالثا وأخيرا، نحث الأمين العام على أن يكون واقعيا وواضحا بشأن تقسيم المسؤوليات على نطاق منظومة الأمم المتحدة وأن يدعم الأمم المتحدة من أجل سد الثغرات التي حُددت في قدرة فريق الأمم المتحدة القطري وإمكاناته، الأمر الذي سيكون عاملا أساسيا في نجاح عملية الانتقال. وفيما يتعلق بمسائل من قبيل وضع مشاريع القوانين التي من الجلي أنها تتطلب دعما أطول أجلا يمتد إلى ما بعد ولاية البعثة، فإننا نتساءل إن كان من المفيد النظر في ما إذا كان من المعقول بالفعل نقل هذا العمل إلى فريق الأمم المتحدة القطري. ونلاحظ أن بعثة الأمم المتحدة المقبلة للتقييم الاستراتيجي لهايتي، وموعدها شباط/فبراير، ستكون بالغة الأهمية في تيسير التخطيط في الوقت المناسب لتنفيذ المرحلة الانتقالية، ونتطلع إلى تقرير بعثة التقييم هذه.

السيد جانغ ديانبين (الصين) (*تكلم بالصينية*): تتقدم الصين بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم. وتشكر الصين أيضا مساعدة الأمين العام كيتا على إحاطتها الإعلامية.

وقد أحاطت الصين علما بأحداث العنف الأخيرة في بعض أنحاء هايتي، والتي توضح الحالة الأمنية الهشة بدرجة كبيرة، والحاجة إلى زياد تعزيز الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. وتأمل الصين في أن تواصل الأطراف في هايتي تسوية خلافاتها

من خلال الحوار السياسي والمشاورات، بطريقة شاملة للجميع. وينبغي أن تواصل الحكومة الهايتية زيادة جهودها الرامية إلى تطوير الاقتصاد، وتحسين سبل عيش الناس والتنفيذ الكامل للخطة الاستراتيجية للشرطة الوطنية الهايتية من أجل تهيئة ظروف مواتية لتحسين الحالة في البلد بصورة شاملة. وينبغي أيضا أن يولي المجتمع الدولي وبلدان المنطقة مزيدا من الاهتمام لمسألة هايتي ودعمها من أجل توطيد السلام والاستقرار ودعم جهودها لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتقدر الصين الأعمال الأخيرة التي اضطلعت بها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، ونائب الممثلة الخاصة ديالو. ونرحب بتعيين الأمين العام غوتيريش للسيدة ميغير لا ليم ممثلة خاصة في هايتي ورئيسة للبعثة. ونأمل أن تبدأ السيدة ميغير لا ليم عملها في أقرب وقت ممكن، بعد اضطلاعها بمسؤوليتها لمساعدة حكومة هايتي في تعزيز قوة الشرطة والاضطلاع بجدية بمسؤولية الحفاظ على الأمن والاستقرار الوطنيين. والصين مستعدة للعمل مع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن للمساهمة في التحقيق المبكر للسلام الدائم والتنمية المستدامة في هايتي.

السيدة فرونيتسكا (بولندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أشكر مساعدة الأمين العام بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية المفيدة والزاخرة بالمعلومات للغاية عن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ونرحب بتعيين السيدة هيلين ميغير لا ليم ممثلة خاصة للأمين العام ورئيسة للبعثة. ونحن نتمنى لها وللبعثة كل النجاح في جهودهما الرامية إلى مساعدة حكومة هايتي في تعزيز سيادة القانون، وتعزيز قدرات الشرطة الوطنية الهايتية، والمشاركة في رصد حقوق الإنسان.

ونحن نوافق على أن الأحداث العنيفة التي وقعت في تموز/يوليه في بورت – أو – برانس وغيرها من المدن الهايتية تعكس التقلب المستمر للحالة في هايتي والحاجة إلى تخفيف المشاق اليومية التي يواجهها الشعب الهايتي. وتحث بولندا جميع الأطراف على الامتناع عن استخدام العنف لتحقيق مآرب سياسية، والعمل بدلا من ذلك على احترام الدستور وسيادة القانون، والتوصل إلى حل توافقي للمشاكل التي يواجهها البلد. ومن الأهمية بمكان بناء الدعم السياسي الواسع النطاق لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الرئيسية، وهي المتطلبات الأساسية للاستقرار الطويل الأجل في هايتي.

وترحب بولندا بتعيين الرئيس موييز للسيد جان هنري سيان رئيسا جديدا للوزراء. ونتطلع إلى تشكيل حكومة جديدة تواصل قيادة هايتي نحو توطيد السلام والاستقرار. ويجدر التشديد على أن حكومة هايتي اتخذت خطوات لإصلاح القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، ومكافحة الفساد في الخدمة المدنية، وتعزيز قطاع العدالة. وتحسين قدرة الشرطة الوطنية الهايتية أمر رائع أيضا. يمكن أن تؤدي هذه الجهود إلى تحقيق استقرار سياسي كبير وإلى احترام مبادئ سيادة القانون.

ونحن نرحب بمساهمة البعثة في تحسين الأمن العام عن طريق بناء قدرات الشرطة الوطنية الهايتية في طائفة واسعة من أنشطة الشرطة وتوفير المعدات والدعم التشغيلي لها. ويسرنا أيضا أن نلاحظ الدور الذي تضطلع به البعثة في تحسين نظام العدالة في هايتي.

عند النظر في الحالة في هايتي، من الضروري ألا ننسى أن ظروف الحالة السياسية المحفوفة بالمخاطر والاقتصاد الهش يؤديان في كثير من الأحيان إلى إيجاد بيئة قد يتضح فيها عدم فعالية ضمانات حقوق الإنسان وحيث قد تتعرض الحقوق الأساسية لخطر الاعتداء والانتهاك.

وكما أكد تقرير الأمين العام الأخير (S/2018/795)، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان انتقال سلس وفعال إلى وجود غير متصل بحفظ السلام في هايتي في السنة المقبلة. غير أن المؤسسات الهايتية لا تزال بحاجة إلى دعم المجتمع الدولي. لا ينبغي لنا أن نحد من وجود الأمم المتحدة في هايتي

بشكل مفرط أو قبل الأوان، مع مراعاة هشاشة الوضع والقدر الكبير من العمل الذي سيتعين على السلطات الهايتية القيام به. يلزم أن نؤكد للمجتمع الهايتي أن مجلس الأمن سيعمل بشكل وثيق للتوصل إلى أفضل طريقة لبناء الاستقرار على المدى الطويل ولتعزيز سيادة القانون في البلد.

وترحب بولندا باستراتيجية الخروج ذات النقاط المرجعية وبالانتقال إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي غير متصل بحفظ السلام. إن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي طرف فاعل بالغ الأهمية، يساعد حكومة هايتي على الوفاء بتلك النقاط المرجعية عن طريق توفير الخبرة التقنية والمساعدة المالية

السيد أورينيوس سكاو (السويد) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الأمين العام على تقريره (S/2018/795) وإلى الأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الزاخرة بالمعلومات صباح اليوم. أود أن أكرر ما قاله الزملاء في الإعراب عن تقديرهم للطريقة التي عرضت بها التقدم المحرز من خلال الرسوم البيانية هذا الصباح.

تشيد السويد بالإنجازات التي حققتها هايتي في توطيد الديمقراطية والاستقرار. وفي الوقت نفسه، فإن الأحداث التي وقعت في الأشهر القليلة الماضية أظهرت أن الحالة لا تزال متقلبة. وهناك حاجة شديدة إلى الدعم السياسي الواسع النطاق لإجراء الإصلاحات الرئيسية.

إن ولاية بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي تتسق على نحو جيد مع الأولويات التي حددها الرئيس موييز، بما في ذلك سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، فضلا عن تحسين التنمية الاقتصادية والبنية التحتية والقدرة على التكيف والأمن. ويحدونا الأمل في أن تسعى الحكومة الجديدة بطاقة متجددة لإحراز تقدم بشأن هذه الأولويات، ونأمل أن نرى في القريب العاجل نتائج، من قبيل اعتماد قانون جنائي جديد وقانون جديد للإجراءات الجنائية.

وستساعد النقاط المرجعية المحددة في تقرير الأمين العام هذه الجهود عن طريق الربط بين التقدم المحرز في المجالات الرئيسية لولاية البعثة والجوانب الرئيسية الأخرى من أجل تحقيق الاستقرار في البلد. وتشمل تلك الجوانب التنمية الاجتماعية – الاقتصادية ومكافحة الفساد. إن البعثة من أوائل البعثات التي تقوم بعملية انتقال من حفظ السلام التقليدي في عهد الحفاظ على السلام. لذلك لن يكون استمرار نجاح الانتقال مهما بالنسبة لهايتي فحسب، بل ولمنظومة الأمم المتحدة الأوسع نطاقا للبرهنة على قدرتها على دعم البلدان الخارجة من الصراع الداخلي.

ونرحب بتعيين السيدة هيلين ميغر لا ليم كممثلة خاصة جديدة للأمين العام في هايتي في هذا المنعطف الحاسم من المرحلة الانتقالية. إن ضمان الانتقال السلس والفعال سيكون من المهام الرئيسية في الأشهر المقبلة ونحن نمنح الممثلة الخاصة للأمين العام دعمنا الكامل.

من المهم أن تواصل البعثة إيلاء اهتمام وثيق للجوانب الجنسانية في سياساتها وفي تخطيطها الاستراتيجي. ويكتسي دعم مشاركة المرأة في العمليات السياسية أهمية خاصة، وكذلك التدابير الرامية إلى تحسين أمن المرأة وحمايتها من العنف الجنسي والقائم على نوع الجنس. وتحتاج البعثة إلى الحفاظ على التركيز الاستراتيجي والميزنة المراعية بوضوح للمنظور الجنساني. كما أن ضمان وجود ما يكفي من عمليات جمع المعلومات والرصد والإبلاغ والتنسيق بشأن هذه المسائل، أساسي. وفي هذا الصدد، أود أن أشكر السيدة بينتو كيتا على البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والتحليل الجنساني الشامل للمعايير المرجعية التي قدمتها لنا في إحاطتها اليوم.

وفي ضوء عدم إحراز تقدم في بعض هذه المجالات، فإن القلق يساورنا إزاء ما خلص إليه التقرير من أن قدرات البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري على العمل بشأن المسائل الجنسانية محدودة. مع تزايد المهام المسندة إلى الفريق القطري، يجب على المجتمع الدولي العمل لكفالة أن الفريق لديه ما يلزم من موارد للاضطلاع بها.

في الختام، لقد حقق شعب هايتي الكثير في السنوات الأخيرة. ومن المهم الآن المحافظة على الزخم من أجل الإصلاح. يتطلب الاستقرار الطويل الأجل والتنمية المستدامة التزاما مستمرا من جميع الأطراف. وستظل السويد شريكا ملتزما تجاه هايتي فيما يحقق البلد مزيدا من التقدم نحو توطيد السلام والديمقراطية وسيادة القانون.

السيد العتيبي (الكويت): في البداية، أود أن أتقدم بجزيل الشكر للأمينة العامة المساعدة لعمليات حفظ السلام، السيدة بينتو كيتا، على إحاطتها القيمة بشأن مجريات الأوضاع الدائرة في هايتي والدور المنوط ببعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. ولا يفوتني هنا أن أتقدم بالكشر كذلك للسيدة سوزان دي بيدج، الممثلة الخاصة السابقة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي على الجهود التي بذلتها إبان تولي مسؤولياتها في البعثة الأممية في هايتي. ونتمنى لممثلة الأمين العام الجديدة، السيدة لا ليم، كل التوفيق في مهامها. كما أود أن أرحب بمشاركة دولة رئيسة وزراء سان مارتن، السيدة ليونا مارلين روميو، في هذه الجلسة.

أود أن أتطرق هنا إلى ثلاثة جوانب أساسية، وهي الجانب السياسي،

أولا، لقد تابعنا خطاب فخامة الرئيس موييز الأخير، وذلك على إثر موجة الاحتجاجات وأعمال العنف التي ضربت العديد من المناطق في هايتي بعد إلغاء كافة أنواع الدعم الحكومي لأسعار الوقود والمحروقات. وقد حمل هذا الخطاب في طياته العديد من الإصلاحات والمبادرات السياسية التي أدت بدورها إلى خفض التوتر، وذلك عن طريق قبول استقالة الحكومة الوطنية والدعوة إلى مشاورات وطنية مع كافة الأحزاب السياسية الفاعلة في هايتي لتشكيل حكومة جديدة معنية بمحاربة كافة أشكال الفساد والنهوض بالاقتصاد الوطني عن طريق إقرار العديد من الإصلاحات المتعلقة بترشيد الإنفاق الحكومي وتعزيز الاستثمار العام دون المساس بالاحتياجات الأساسية للمواطنين الهايتيين.

كما أشيد بجهود نائب الممثلة الخاصة للأمين العام، السيد مامادو ديال، وبمساعيه الحميدة بالتعاون مع أعضاء السلك الدبلوماسي في هايتي لدعم جهود تعزيز سيادة القانون ودعم الاستقرار في هايتي. ونرحب هنا بتعيين رئيس الوزراء الجديد، السيد جان هنري، ونأمل أن ينال ثقة البرلمان. ونتطلع إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأولويات والإصلاحات المطلوبة في مختلف المجالات.

ثانيا، بالنسبة للجانب الأمني، لما له من أثر مهم على كافة الأصعدة في هايتي، فإننا نرحب، أولا، بالتحسن الملحوظ في انخفاض معدلات الجريمة المسجلة. إلا إننا ندعو السلطات الوطنية الهايتية إلى الاستفادة القصوى من خبرات بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي في هذا المجال. وذلك في سبيل تطوير ورفع كفاءة جهاز الشرطة الوطنية للمحافظة على التقدم المحرز الذي تم تحقيقه في مجالي الأمن والاستقرار وزيادة تعزيز مؤسسات سيادة القانون وإنهاء الإفلات من العقاب ومنع الفساد، وذلك تماشيا مع الجدول الزمني الذي حددته استراتيجية خروج بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي وفقا للمعايير الموضوعة لها. وفي هذا الصد، نتطلع إلى التقييم الاستراتيجي المزمع تقديمه في شهر آذار/مارس من العام القادم.

ثالثا، الجانب الإنساني. لا شك أن الوضع العام في هايتي، رغم التطورات الأخيرة، لا يزال هشا ويتطلب بذل المزيد

من التعاون بين كافة مكونات الشعب من الحكومة الوطنية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص من جهة، وبين الأمم المتحدة والدول المانحة من جهة أخرى كي تتخطى هايتي هذه المرحلة الدقيقة البالغة الأهمية في تاريخها الحديث، إذ ما زال هناك متسع من الوقت للعمل الجاد وصولا إلى تحقيق الاستقرار السياسي والتنمية المستدامة التي تتطلب بعضها إقرار خطط قصيرة الأجل لسد احتياجات الشعب ومتطلباته. وبعضها يتطلب خططا جريئة وطويلة الأجل قد تكون بدايتها صعبة لكنها ضرورة. ويمكن هنا تسليط الضوء على بعض الأمور التي في حال معالجتها ستعزز من الأوضاع الإنسانية في هايتي، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

أولا، المضي قدما في تنفيذ نهج الأمم المتحدة للتصدي للكوليرا، والذي أسفر عن عدة نجاحات تمثلت في انخفاض ملحوظ لانتقال العدوى إلى نسب مرتفعة؛ ثانيا، الإعداد الجيد من قبل المؤسسات الوطنية لرفع كفاءتها في مواجهة موسم الأعاصير؛ ثالثا، الشروع في تسريع تنفيذ الإصلاحات التي تتعلق بالنظام القضائي الوطني؛ رابعا، حالات الاكتظاظ التي تشهدها المؤسسات العقابية في هايتي؛ خامسا، انخراط المواطنين الهايتيين في البرامج التعريفية التي تطلقها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي حول حقوق الإنسان.

ختاما، أود أن أشيد بالجهود التي تقوم بها بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي والمتمثلة في دعم وتوطيد المكاسب التي تحققت طوال السنوات الماضية، بالإضافة إلى تعزيز الأمن والاستقرار وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل، وذلك من خلال دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز سيادة القانون.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نشكر الأمينة العامة المساعدة السيدة بينتو كيتا على إحاطتها الإعلامية بشأن الحالة في هايتي وعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. كما نشعر بالامتنان للعرض المفيد للغاية بشأن إنجازات البعثة.

يجب أن نعترف بموضوعية التقييمات المثيرة للقلق الواردة في تقرير الأمين العام (S/2018/795) بأن الحالة الأمنية الهشة بالفعل خضعت في الآونة الأخيرة لاختبارات جديدة، لا سيما الاحتجاجات الجماهيرية التي نظمت في جميع أنحاء البلد. ومن المؤسف أن الحياة السياسية في البلد قد اتسمت بالاختلاف بين الفرعين التشريعي والتنفيذي، واستقالة رئيس الوزراء والحكومة، والانتكاسات في أعمال البرلمان، وجميعها قد قوضت إلى حد كبير آفاق بناء السلام بعد انتهاء النزاع في هايتي. وعلينا أن نلاحظ أن الحالة الإنسانية لا تزال متردية. فهناك أكثر من مليون شخص بحاجة ماسة إلى المساعدة الغذائية، إلا أن أقل من نصفهم هم من يحصلون عليها بالفعل. وإلى جانب ذلك، يمكن إضافة أنه لم يتم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية سوى بنسبة ١٠ في المائة.

وهذه الأحداث لا تساعد البعثة بأي حال من الأحوال في الإعداد للانسحاب من البلد. وقد رأينا أيضا أن الانتقال التدريجي للمسؤولية عن الحفاظ على القانون والنظام إلى الشرطة الوطنية الهايتية يواجه صعوبات ويجري في وقت يتزايد فيه نشاط الجماعات الإجرامية. وكل هذه مشاكل سيتعين على هايتي، حكومة وشعبا، أن تجد لها حلا بمفردها في المستقبل القريب عندما تمسك بزمام المسؤولية الوطنية.

ونرحب بالجهود التي تبذلها قيادة البلد لكفالة الاستقرار ووضع نظام لإدارة الدولة يعتمد على مواطن القوة لديها. وسيكون من الأهمية بمكان التأكد من تنسق عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية للحكومة بشكل جيد. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به من جانب موظفي الأمم المتحدة، الذين تتمثل مهمتهم في تقديم أكبر قدر من المساعدة في هذه العملية. ومن جانبنا، فإننا ندعم بور – أو – برانس،

ونؤكد على أن روسيا ستواصل كفالة تتويج تتويج عمل مجلس الأمن بالنتيجة النهائية المتمثلة في التطبيع الحقيقي للحالة في هايتي، إلى جانب تعزيز السيادة والاكتفاء الذاتي.

ونود مرة أخرى أن نسترعي انتباه المجلس إلى نقطة هامة للغاية تم استبعادها من مناقشتنا لأسباب غير واضحة. فمرة أخرى، على الرغم من أن جزءا كبيرا من تقرير الأمين العام مكرس لموضوع مكافحة الجرائم الجنسية ومساعدة ضحاياها، فإنه لا يتضمن أي معلومات عن الجرائم المماثلة التي ارتكبها ممثلو المنظمات غير الحكومية المعتمدة لدى الأمم المتحدة. وأود أن أذكر المجلس بأننا وجهنا الانتباه إلى هذه المسألة في البيانين اللذين ألقيناهما يومي ٣ و ٩ نيسان/أبريل، (انظر S/PV.8220 و S/PV.8225). وفي سياق سياسة الأمم المتحدة المعلنة بعدم التسامح مطلقا مع هذه الجرائم الفظيعة، فلا يحق لنا أن نتجاهل هذه الأمثلة الصارخة.

السيدة غوادي (إثيوبيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشكر الأمين العام على تقريره (S/2018/795) عملا بالقرار ٢٤١٠ (٢٠١٨). كما أننا ممتنون للأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية بشأن آخر التطورات في هايتي وعن أنشطة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، استنادا إلى التقرير.

نلاحظ أننا نجتمع على خلفية أحداث العنف التي وقعت في تموز/يوليه والتي تجسد الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة التي لا تزال هايتي تواجهها. ونتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى إيجاد حل توافقي لبعض هذه التحديات في إطار النظام الدستوري القائم. ومن المهم التأكد من أن تواصل حكومة هايتي إحراز تقدم نحو اعتماد ميثاق للحكم لدعم تنفيذ الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتفق عليها من أجل تعزيز ثقة الشعب الهايتي في مؤسساته. ونعتقد أن تعزيز سيادة القانون والمؤسسات الديمقراطية، وإرساء الاستقرار السياسي، وتحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية هي العناصر الرئيسية اللازمة لتحقيق المزيد من الأمن والاستقرار والرخاء في هايتي. وتؤكد الأحداث الأخيرة التي وقعت في بور – أو – برانس وغيرها من مدن هايتي على أهمية تحقيق ذلك. ونرحب بتعيين الرئيس موييز لرئيس وزراء جديد ونتطلع إلى تشكيل حكومة تواصل قيادة هايتي نحو توطيد السلام والاستقرار والتنمية الاقتصادية المستدامة.

وتنوه إثيوبيا بالمساهمة الهامة التي قدمتها البعثة، فضلا عن المجتمع الدولي الأوسع نطاقا، لدعم الجهود الجارية الرامية إلى تعزيز الحوار والدعوة إلى احترام سيادة القانون وتعزيز الاستقرار في البلد من خلال تعزيز الاتصالات والحوار على جميع المستويات. ولا شك أن هناك الكثير مما ينبغي القيام به لضمان الانتقال السلس والفعال إلى مرحلة عدم وجود قوات حفظ السلام في هايتي في السنة المقبلة وفقا لولاية البعثة. ولذلك، فإننا نتفق مع تقييم الأمين العام بشأن مضاعفة الجهود الرامية إلى ضمان إحراز تقدم في ضوء النقاط المرجعية التي ستوجه سحب البعثة مستقبلا. ونرحب بتعيين السيدة هيلن ميغر لا ليم بصفتها الممثلة الخاصة الجديدة ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وستتحمل المسؤولية الهامة المتمثلة في الإشراف على التقدم المحرز مع العمل عن كثب مع الجهات المعنية في هايتي وفريق الأمم المتحدة القطري. ونتمنى لها كل النجاح، ونشيد بجميع موظفي البعثة لجهودهم المتفانية في الاضطلاع بالمهام المنوطة بهم.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد التزامنا تجاه شعب وحكومة هايتي الشقيقة وتضامننا معهما في السعي إلى توطيد التقدم المحرز في السنوات الأخيرة، وثقتنا في تصميم شعب هايتي على المثابرة والنجاح في سعيه لتحقيق الاستقرار والديمقراطية والازدهار.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الولايات المتحدة.

أشكر الأمينة العامة المساعدة كيتا على إحاطتها الإعلامية وما عممته اليوم من رسوم بيانية مفيدة جدا. ونرحب ترحيبا حارا بالسيدة هيلين لا ليم، ونتمنى لها كل النجاح في مهمتها الجديدة. ونتطلع إلى استمرار إحراز التقدم من جانب بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، إلى جانب خارطة الطريق لديها نحو الخفض التدريجي المقرر للعمليات بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩.

لقد مثل شهر تموز/يوليه الماضي اختبارا حاسما لكل من حكومة هايتي وبعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، مع مواجهة كل من الشرطة الوطنية الهايتية ووحدات الشرطة المشكلة التابعة للأمم المتحدة للاحتجاجات العنيفة وأعمال الشغب. وخلال فترة من عدم الاستقرار السياسي، تصرفت الشرطة الوطنية الهايتية، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي، من أجل حماية السكان المدنيين وامتنعت عن اتخاذ إجراءات كان من شأنها زيادة تأجيج الحالة. لقد حالت تلك الجهود دون حدوث فرار من السجن من مصلحة السجون الوطنية، وهو ما كان من شأنه زيادة تعقيد حالة مضطربة للغاية في وسط مدينة بور – أو – برانس. إن استمرار إضفاء الطابع المهني على الشرطة الوطنية الهايتية يبين التقدم المحرز نحو تحقيق النقاط المرجعية لاستراتيجية خروج البعثة، وسوف يتيح انتقالا للمهام والمسؤوليات إلى حكومة هايتي في الموعد المقرر، بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري. ومع ذلك، من الضروري حماية تلك المكاسب التي تحققت بشق الأنفس، وللبعثة دور هام تضطلع به قبل عملية الخفض التدريجي.

أولا، يجب إحراز مزيد من التقدم في مكافحة الفساد. ويجب ألا يكون هناك أحد فوق القانون، وندعو حكومة هايتي إلى العمل مع البعثة والشركاء الدوليين لتعزيز مؤسسات قطاع العدالة، بما في ذلك هيئات مكافحة الفساد، وتعزيز الإصلاحات القضائية لمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز سيادة القانون. ثانيا، من الضروري محاسبة المسؤولين الفاسدين أو أي فرد آخر متورط في انتهاكات حقوق الإنسان عن أفعالهم. ثالثا، يجب أن نحذر من تسييس الشرطة. وعلى حكومة هايتي أن تحدد أولويات التطوير والتأهيل المهني المستمرين للشرطة الوطنية وكفالة الطابع غير السياسي للمؤسسة. أخيرا، يجب على حكومة هايتي والمجتمع المدني والشركاء الدوليين مواصلة معالجة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان، كتلك التي تنطوي على الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، والعنف ضد النساء والفتيات، وارتفاع معدلات الاحتجاز المطول قبل المحاكمة، والاتجار بالأشخاص.

وفي حين أن هناك الكثير الذي يتعين إنجازه، ننوه بالخطوات التي اتخذتها الشرطة الوطنية الهايتية لتحسين استجابتها للمظاهرات العامة وتعزيز المفتشية العامة للتحقيق في تجاوزات الشرطة المبلغ عنها،، فضلا عن التقدم المحرز في النهوض بأنشطة حقوق الإنسان من خلال مديرية الحماية المدنية التابعة للحكومة الهايتية. وتتطلع الولايات المتحدة إلى الانتقال المقرر إلى وجود للأمم المتحدة في هايتي لا يتصل بحفظ السلام بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩ وتولي حكومة هايتي لتلك المسؤوليات.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل هايتي.

السيد ريجيس (هايتي) (*تكلم بالفرنسية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوة وفد جمهورية هايتي لعرض وجهات نظره وتعليقاته على مجلس الأمن بشأن تقرير الأمين العام (S/2018/795) المؤرخ ٣٠ آب/أغسطس بشأن بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي. وأرحب بوجود السيدة ليونا مارلين روميو، رئيسة وزراء سانت مارتن بيننا، وإنني ممتن لبيانها. وأود أيضا أن أشكر الأمينة العامة المساعدة بينتو كيتا على عرضها الممتاز لتقرير الأمين العام.

يحيط وفد بلدي علما مع الاهتمام البالغ بملاحظات الأمين العام بشأن النتائج والتقدم والاتجاهات والوقائع البارزة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية خلال الفترة المشمولة بالتقرير في ضوء الأهداف المحددة والمقاييس المرجعية المعمول بها. إن تطور الحالة السياسية في هايتي خلال الأشهر الثلاثة الماضية، لا سيما فيما يتعلق بالمخاوف من عدم الاستقرار الناجمة عن الاضطرابات في الفترة من ٦ إلى ٨ تموز/يوليه عقب الإعلان عن الزيادة في أسعار الغاز، أصبح محور اهتمام. تلك الأحداث، التي عكست تعبيرا لا يقبل الجدل عن الإحباط العام في مواجهة الصعوبات الاجتماعية – الاقتصادية الحقيقية، كانت بلا شك اختبارا رئيسيا للبلد.

بيد أن الاستقرار السياسي في البلد، الذي تحقق بشق الأنفس، لم يجر التشكيك فيه – مثلما لم يتم التشكيك في المكاسب الديمقراطية أو العديد من الإنجازات التي تحققت في السنوات الأخيرة. لا يمكن لأحد أن ينكر أن البلد وضع موضع اختبار، لكن تم التغلب على الأزمة. وتعافت الأمة بسرعة. وبرهنت مؤسسات الجمهورية على نضجها. وتمت استعادة سلطة الدولة اليوم ويجري الحفاظ على النظام العام. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بدعم المجتمع الدولي، وخاصة مجلس الأمن على النحو الوارد في بيانه الصحفي بشأن هايتي في ١٢ تموز/يوليه (SC/13419).

في أعقاب أحداث تموز/يوليه، لم يدخر رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوفينيل مويز، إدراكا منه تمام الإدراك لتحديات الحالة، أي جهد لاستعادة السلام والطمأنينة في الأحياء المضطربة. بناء على ذلك، وبعد عملية مشاورات وطنية مكثفة ومضنية، عين رئيس الوزراء الجديد من بين صفوف المعارضة – السيد جون أونري سيان. وقد كلف الأخير بتشكيل حكومة وحدة وطنية تتمتع بكامل ثقة البرلمان وبالشرعية اللازمة لمواجهة المشاكل الاقتصادية الملحة التي تواجه البلد ولمواصلة إجراء الإصلاحات اللازمة لتعزيز سيادة القانون، وتوطيد المكاسب الديمقراطية وتحقيق الاستقرار المؤسسي والسياسي في الأجل الطويل. وستكلف الحكومة المقبلة، في جملة أمور، بتنظيم الانتخابات البرلمانية المقبلة، المقرر عقدها في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، وتكثيف مكافحة الفساد، مع متابعة الإصلاحات الهيكلية الضرورية لإنعاش النمو والتنمية المستدامين.

وفي هذا الصدد، كانت دعوة الأمين العام جميع الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية الوطنية إلى العمل معا من أجل الصالح العام موضع ترحيب باهتمام خاص من جانب السلطات الهايتية، كما جرى الترحيب بدعوته إلى اعتماد تدابير قصيرة الأجل لتلبية الاحتياجات الفورية للشعب الهايتي والتخفيف من الحالة الصعبة التي تواجهه. ويأمل وفد بلدي أن تجد هذه الدعوة أيضا أكبر قدر ممكن من الاستجابة من جميع الشركاء في المجتمع الدولي، مع السعي في هذا الصدد، إلى زيادة الوعي بالضعف الشديد للسكان في سياق المساعدة الإنمائية الرسمية، ولا سيما فرص توفير الدعم الأساسي لتنفيذ برامج التكيف الهيكلي.

يحمل الفقر المدقع، كما نعلم جيدا، في طياته الخطر المتمثل في إثارة عدم الاستقرار، كما أكد مجلس الأمن مرارا وتكرارا. إن استراتيجية متسقة ومتكاملة للحفاظ على السلام تتوقف على فهم الصلة الوثيقة بين الركائز الثلاث المتمثلة في الأمن والتنمية وحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، يعتقد وفد بلدي أن التحسين الفوري للظروف المعيشية لأشد فئات المجتمع حرمانا هو أحد أكثر التحديات التي تواجه البلد اليوم إلحاحا. إن رئيس الدولة قد جعل منه أولوية عليا، لأنه شرط أساسي لا مفر منه للمحافظة على بيئة سياسية مستقرة، كما يلاحظ التقرير بمنتهى الحكمة.

فيما يخص استعراض الأمين العام للنتائج والتقدم المحرز في ضوء الأهداف والمعايير المحددة، أود أن أدلي بتعليق موجز. يعي وفد بلدي التأخيرات الحاصلة في تحقيق عدد من الأهداف، ولكن أهم ما يجب تذكره هو أنه رغم الصعوبات الهائلة التي واجهناها، ورغم أزمة شهر تموز/يوليه، ورغم الموارد المحدودة المتاحة، تبذل جهود مطردة يوميا في معظم المجالات المستهدفة،

سواء في مجال تعزيز سيادة القانون ونظام العدالة والشرطة الوطنية أو في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان.

وتشهد العديد من المؤشرات على هذه الجهود والإجراءات المستمرة. واسمحوا لي أن أشير إلى عدد قليل منها على أساس إرشادي بحت: تعيين المسؤول عن مديرية الحماية المدنية وتعزيز قدرات مكتب حماية حقوق الإنسان؛ واستقرار البيئة الأمنية والانخفاض الكبير في مستوى جرائم العنف؛ وانخفاض بحوالي ٢٥ في المائة في حالات الشغب؛ وزيادة كفاءة النظام القضائي؛ والاعتماد الجاري من قبل الهيئة التشريعية لقانون جنائي جديد وقانون جديد للإجراءات الجنائية؛ وتحسين نظام السجون وظروف الاحتجاز؛ والزيادة المطردة في نسبة النساء في قوة الشرطة، حيث نقترب من بلوغ عتبة ١٠ في المائة؛ وتكثيف مكافحة الفساد، كما يتضح من إحالة قضية بتروكاريبي إلى المحكمة العليا لمراجعة الحسابات والمنازعات الإدارية. للمتابعة اللازمة؛ وإطلاق الاجتماعات المتعلقة بمناقشة الحالة العامة في البلد على أساس قطاعي، مع احتمال اعتماد ميثاق للاستقرار والتقدم الاقتصادي والاجتماعي.

لا يزال هناك بالتأكيد الكثير مما ينبغي عمله، كما أشار الأمين العام، لسد الثغرات ومواكبة حالات التأخير، لكن توطيد سيادة القانون والاستقرار يسيران على الطريق الصحيح. وهذا هو الأمر الأساسي. تلك كما نعلم جميعا، عملية طويلة الأجل. ومهما حصل، تعتزم السلطات العامة بذل كل جهد ممكن لتحقيق النتائج والأهداف المرجوة، ولا سيما مواصلة تعزيز نظام العدالة وقوات الشرطة، وإدخال تحسينات كبيرة على نظام السجون، وتعزيز حقوق الإنسان والدفاع الدائم عنها. إن السلطات الهايتية تلتزم التزاما راسخا بضمان القيام بكل شيء للإعداد في الأشهر المقبلة لانتقال سلس من بعثة الأمم المتحدة لدعم نظام العدالة في هايتي إلى وجود للأمم المتحدة يركز بدرجة أكبر على حفظ السلام.

وبتعيين رئيس الوزراء الهايتي الجديد، أكد رئيس الجمهورية عزمه على القيام مع الحكومة بتنفيذ الإصلاحات الهيكلية اللازمة لتمكين البلد من التعامل مع الأزمات المتكررة، كتلك التي خرجت منها، ومواجهة التحديات المعقدة التي لا تزال تواجهها في مجال التنمية. إن الصدمة العنيفة التي أطلقتها أحداث تموز/يوليه، بغض النظر عن حجمها؛ والتصور العام للتقلبات السياسية التي أحدثتها، يجب ألا تحجب حقيقة يعتبرها وفد بلدي أساسية، ألا وهي عدم التراجع عن المكاسب الديمقراطية للشعب الهايتي، وتقدمه الحقيقي والمستدام في اتجاه توطيد سيادة القانون. ويتفق رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء الهايتي الجديد مع جميع القطاعات والأطراف الفاعلة في الدولة على وجوب ترسيخ هذه الإنجازات.

وفي هذا المنعطف الحاسم في الحياة الوطنية، يأمل الشعب والحكومة الهايتيان في أن يكونا قادرين على التعويل على تضامن المجتمع الدولي، ولا سيما دعم منظومة الأمم المتحدة، من أجل إبرام ميثاق تعاون جديد يتكيف بشكل أفضل مع الاحتياجات الحقيقية لهايتي، في إطار استراتيجية حقيقية لإدامة السلام، والتي، لكي تكون قابلة للتطبيق، تتطلب بالضرورة تحسين الظروف المعيشية على وجه السرعة لأشد الفئات فقرا، وتحقيق نمو قوي ومستدام، والتحديث الاقتصادي والاجتماعي للبلد، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك هدف القضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

في الختام، أتقدم بأحر التهاني إلى الممثلة الخاصة الجديدة للأمين العام في هايتي، السيدة هيلين مغير لا لايم، التي تم تعيينها في ١ آب/أغسطس. وأعرب عن أطيب تمنياتي لها بالنجاح في الاضطلاع بولايتها في هايتي.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٣٠.